

تعاون رؤساء الهيئات الناظمة للطاقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط والصناعة الرائدة لتوطيد التكامل في مجال الطاقة بين الشواطئ الشمالية والجنوبية

سيلينونتي، 12 يونيو 2024

اجتمع رؤساء الهيئات الناظمة للطاقة، الأعضاء في MEDREG، للمرة الرابعة مع قادة الصناعة وصناع السياسات من جميع أنحاء منطقة البحر الأبيض المتوسط، في الموقع الأثري الصقلي في مدينة سيلينونتي باستضافة الهيئة الإيطالية لتنظيم الطاقة والشبكات والبيئة (ARERA)، لتوجيه الأفكار وتحديد الاستراتيجيات الناجحة التي تحفز الاستثمارات عبر الروابط الحدودية والبنى التحتية للطاقة.

إن البلدان المطلة على البحر الأبيض المتوسط مرتبطة بنظام طاقة مترابط يتكون من شبكات الكهرباء، وخطوط أنابيب الغاز الطبيعي، كما ومشاريع الطاقة المتجددة. ومع ذلك، فقد أعاد المشهد الجيوسياسي المتطور وظهور التقنيات المبتكرة تشكيل ديناميكيات الطاقة، مما يضع بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط في مركز تدفقات الطاقة الأوروبية المتوسطية، ويتطلب توسيع التعاون وتحسين التوافق التشغيلي البيئي.

صرح السيد وزير البيئة وأمن الطاقة الإيطالي **Gilberto Pichetto Fratin**، في عرضه لاستراتيجية الطاقة الإيطالية، بأن: "منطقة البحر الأبيض المتوسط تكتسب دورًا مركزيًا متزايد الأهمية في سيناريو الطاقة العالمي. تتمتع إيطاليا، التي تقع في قلب هذه المنطقة، بكل الإمكانيات اللازمة كي تشكل جسرًا للطاقة بين شمال حوض البحر المتوسط وجنوبه وشرقه وغربه. ويتضح دور الهيئات الناظمة للطاقة البالغ الأهمية في هذا السياق الذي يتميز بدناميكيات دولية جديدة متشابكة مع أمن الطاقة والاستدامة. ويتمثل الهدف المشترك في تعزيز التعاون في مجال الطاقة بين دول البحر الأبيض المتوسط وتحقيق انتقال طاقي عادل اجتماعيًا لا يترك أحدًا خلف الركب".

صرح السيد **عبد اللطيف برضاش**، رئيس MEDREG والهيئة الوطنية المغربية لضبط الكهرباء (ANRE)، في افتتاح ورشة العمل، بأن:

"في ظل التحولات المستمرة في مشهد الطاقة العالمي، تمثل هذه اللحظة أهمية بالغة في التزامنا بإعادة صياغة حوارات الطاقة. وبينما نجتمع لمعالجة التحديات الراهنة والمستقبلية على حد سواء، يمتد تركيزنا إلى تعزيز البنى التحتية المترابطة وتطوير تكامل أنظمة الطاقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وما خارجها. يهدف هذا المسعى الاستراتيجي إلى ابتكار حلول تسهم في بناء مستقبل مستدام وخال من الكربون، مع ضمان قدرتنا على التكيف مع التغيرات السريعة. إن التأكيد على أهمية استقلالية الهيئات الضبطية أمر بالغ الأهمية؛ فهو يضمن عدالة السوق وشفافية عملية اتخاذ القرار. ويكمن دور كل جهة ضبطية في تكيف هذه الاستراتيجيات ضمن سياقها الخاص، وإيصال رسالة قوية وموحدة إلى صناع القرار على مستوى العالم. لا تقتصر مناقشاتنا على القضايا الحالية فحسب، بل تهدف إلى وضع إطار عمل قوي ومرن للأجيال القادمة. نحن ملتزمون برؤية جماعية تتجاوز الحدود الإقليمية، وتعزيز حوارًا عالميًا قويًا ومنمّرًا".

وبدوره، أشار السيد **Stefano Besseghini**، نائب الرئيس الدائم لرابطة MEDREG ورئيس الهيئة الإيطالية لتنظيم الطاقة والشبكات والبيئة (ARERA) إلى أن:

"مناقشة اليوم تعمل على تسهيل التعاون والتفاهم المتبادل بين رؤساء الهيئات الناظمة للطاقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وأن هذا التعاون بعد أمرًا ضروريًا لتبني نهجًا تنظيميًا متماسكًا على المستوى الإقليمي، وهو ما يشكل شرطًا مسبقًا لجذب الاستثمارات في البنى التحتية واستغلال الإمكانيات الكاملة للطاقت المتجددة والغاز الطبيعي المسال في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والوصول إلى إزالة الكربون من قطاع الطاقة في نهاية المطاف. وإضافة إلى ذلك، تعتبر صقلية، نظرًا لتاريخها وموقعها، مركزًا لالتقاء ثقافات وأصول مختلفة وتجسد روح MEDREG تمامًا".

وناقش رؤساء الهيئات الناظمة للطاقة مع ممثلين رفيعي المستوى من الشركات الإيطالية إيني وتيرنا وسنام سبل تعزيز تبادل الأفكار، التي ستطرح على مائدة مستديرة مغلقة بعد الظهر، وأحدث توجهات الطاقة في المنطقة بالإضافة إلى المشروعات التي تم تنفيذها لمواصلة تطوير سوق الطاقة والاستفادة من الفرص التي تحظى بها المنطقة فيما يتعلق بإنتاج الطاقة والتجارة.

ويكمن جزء من التحديات التي تواجه حصاد التكامل في مجال الطاقة بين الشواطئ الشمالية والجنوبية في البنى الأساسية غير الكافية أو المتهاكلة، واحتياجات الاستثمار المرتفعة، والحوافز الفنية، والسياسات واللوائح المتباينة.

وتتطلب مواجهة هذه التحديات جهودًا متضافرة من الأطراف المعنية في مجال الطاقة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط. ولهذا السبب قامت الهيئات الناظمة للطاقة ومشغلو أنظمة نقل الطاقة (TSOs) وشركة المرافق الكهربائية الفرنسية (EDF) بدراسة فرص التجارة عبر الحدود في مجال الطاقة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط وأخذت في اعتبارها وجود أنظمة معزولة وتنوع شبكات الطاقة واللوائح. وكذلك، استكشف المشاركون نماذج الأعمال المبتكرة، وآليات التمويل، واستراتيجيات نشر الطاقة المتجددة في هذه المناطق المعزولة.

وأبرز، رئيس مكتب المفوض الأوروبي للطاقة Stefano Grassi، لدى عرض وجهة نظر الاتحاد الأوروبي، ما يلي:

"يعد تعزيز التعاون الأوسع في مجال الطاقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط أولوية إستراتيجية للإتحاد الأوروبي. اليوم، تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط محورية لأمن الطاقة في أوروبا حيث أننا نقوم بإعادة تصميم طرق الإمداد لشبكة الشركاء لدينا للتخلص التدريجي من واردات الوقود الأحفوري الروسي. ويمكن أن تصبح في المستقبل مصدر قوة لإقتصاد أوروبا الأخضر القائم على صادرات الكهرباء المتجددة والهيدروجين والغازات المتجددة. إن مواءمة الأطر التنظيمية بين دول الضفتين وتعزيز التعاون في تخطيط وتمويل البنية التحتية، وخلق الثقة المتبادلة، هي مكونات أساسية لتحسين التعاون الإقليمي ويعتبر المنظمون لاعبون رئيسيون في هذا الصدد. وتعد ورشة عمل رؤساء MEDREG في سيلينونتي فرصة مرحب بها وفي وقتها المناسب لمواصلة الحوار حول تلك القضايا وفتح آفاق جديدة للتعاون المفيد بين الإتحاد الأوروبي وشركاء البحر المتوسط."

تمثل نقاط تعزيز التعاون الإقليمي، والاستثمار في البنية التحتية الحديثة، وتبني اللوائح المتقاربة، وتشجيع ممارسات الطاقة المستدامة على المستوى الإقليمي خطوات أساسية باتجاه تشكيل سوق طاقة أكثر مرونة وتكاملاً في منطقة البحر المتوسط.

وقد طرح هذا اللقاء الرفيع المستوى أفكارًا ورؤى لا تقدر بثمن وتمثل تكاملاً للتحليل الفني والبحث والتوصيات التي تطورها MEDREG على مدار العام لإرشاد أعضائها بشأن ممارساتهم التنظيمية. وتعمل هذه المبادرات المتنوعة على صياغة نظام متماسك على المستوى الإقليمي عبر الاستفادة من استثمارات البنية التحتية والتجارة عبر الحدود وتكامل الطاقة المتجددة على سبيل المثال، مما يمهّد الطريق نحو تحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى مركز للطاقة المستدامة يمكنه تزويد مواطنيه بالطاقة الآمنة والموثوقة وبتكلفة معقولة.

XXXX

تعد MEDREG رابطة للهيئات الناظمة للطاقة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتضم 28 هيئة ناظمة من 23 دولة تمتد عبر الإتحاد الأوروبي ومنطقة البلقان وشمال إفريقيا. تعمل الهيئات الناظمة للطاقة في منطقة البحر المتوسط معًا لتعزيز التوافق بين أسواق الطاقة الإقليمية وتشريعاتها، سعياً وراء تكامل تدريجي للسوق في منطقة الحوض الأورو-متوسطي. تهدف MEDREG، عن طريق التعاون المستمر وتبادل المعلومات بين الأعضاء، إلى تعزيز حقوق المستهلك وكفاءة الطاقة والاستثمار في البنية التحتية والتنمية عبر استخدام أنظمة طاقة آمنة ومأمونة وفعالة من حيث التكلفة ومستدامة بيئياً. تعمل MEDREG بصفتها منصة لتسهيل تبادل المعلومات وتقديم المساعدة لأعضائها بالإضافة إلى تعزيز نشاطات تنمية القدرات عن طريق عقد الدورات التدريبية وورش العمل، بالإضافة إلى المبادرات العملية المخصصة. ويقع مقر أمانة MEDREG في مدينة ميلان، إيطاليا. يشارك الإتحاد الأوروبي في تمويل MEDREG.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.medreg-regulators.org

تنفذ الهيئة الإيطالية لتنظيم الطاقة والشبكات والبيئة (ARERA) أنشطة تنظيمية وإشرافية في قطاعات الكهرباء والغاز الطبيعي وخدمات المياه ودورة النفايات وتدفئة المناطق. وهي هيئة إدارية مستقلة تعمل على ضمان تشجيع المنافسة والكفاءة في تشغيل خدمات المرافق العامة وحماية مصالح المستخدمين والمستهلكين.

ويتم تنفيذ هذه الوظائف عبر تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والمالية للمشغلين مع الأهداف الاجتماعية العامة من أجل حماية البيئة والاستخدام الفعال للموارد. وتقدم أيضاً خدمات استشارية إلى الحكومة والبرلمان في المسائل التي تقع ضمن نطاق اختصاصها، وكذلك بغرض تحديد تشريعات الإتحاد الأوروبي ونقلها وتنفيذها.

لا تأتي الموارد اللازمة لتشغيل الهيئة من موازنة الدولة ولكن من مساهمة محسوبة من عائدات المشغلين المقننين.

يتكون مجلس إدارة ARERA من رئيس وأربعة أعضاء يتم تعيينهم بموجب مرسوم رئاسي إيطالي بعد موافقة مجلس الوزراء على اقتراح مقدم من الوزراء المسؤولين وبأغلبية مؤيدة من ثلثي أعضاء اللجان البرلمانية المختصة.

ويستمر الرئيس والأعضاء في مناصبهم لمدة سبع سنوات غير قابلة للتجديد.

للحصول على المزيد من المعلومات، المقابلات والمواد ذات الصلة، يرجى التواصل مع:



Co-funded by the
European Union

السيد
Silvio Nobili
مدير الإعلام والاتصالات بالهيئة الإيطالية لتنظيم الطاقة والشبكات والبيئة (ARERA)
nobili@arera.it

السيدة
Daphné Lacroix
مدير الاتصالات في MEDREG
dlacroix@medreg-regulators.org